

غايات وأهداف ومؤشرات التنمية المستدامة في البيئة الدولية

بن قانة إسماعيل^{1*}، عياض عبد الباري²

¹ جامعة ورقلة (الجزائر)

² جامعة ورقلة (الجزائر)

ملخص: تهدف هذه الورقة البحث إلى إبراز أهمية التنمية المستدامة (أو المستدامة) من حيث كونها تمس الأجيال القادمة والحالية لضمان مستقبلهم وحقوقهم في ثروات بلادهم، فهي تنمية بعيدة المدى لها غاياتها وأهدافها وأدوات قياس كمية ونوعية. ولقد حاولت الهيئات الدولية والمجتمعات المدنية إظهار أهميتها لما لحق للأرض وغلافها الجوي من أخطار التلوث وإفساد الطبيعة، فكان لزاما على هذه الهيئات من دق ناقوس الخطر، وتوعية ساكني الأرض للمحافظة عليها وعلى حق من يخلفهم.

الكلمات المفتاح : التنمية، البيئة، الهيئات الدولية، التلوث، الأجيال القادمة

Abstract:

This paper aims to highlight the importance of sustainable (or sustainable) development in that it affects future and present generations to ensure their future and their right to the wealth of their countries.

International bodies and civil societies have attempted to demonstrate their importance to the dangers of pollution and spoilage to the Earth and its atmosphere

Keywords: Development, Environment, International Bodies, Pollution, Future Generations

I- تمهيد :

اهتم الاقتصاديون الأوائل من أصحاب المدارس الاقتصادية (كالكلاسيكية و الماركسية والكينزية)، وغيرهم بمسألة النمو والتنمية في كتاباتهم من ضمن ما كتبوا، إلا أنها لم تعدوا أن تكون أفكارا عامة لم تتطرق إلى موضوع التنمية بنوع من التخصص، لكنها في حقيقة الأمر اعتبرت القاعدة التي مهدت لنظريات التنمية ونماذج النمو الحديثة أفكارها.

فقد وضع هؤلاء الاقتصاديون النظريات التي ركزت على عوامل الإنتاج وكمه أو على علاقات الإنتاج وبيئته كما صاغوا النماذج الذهنية والرياضية المتدرجة التعقيد واختبروها، غير أن الأساس النظري لاقتصاد التنمية تشكل غداة الحرب العالمية الثانية مع انطلاق عملية إزالة الاستعمار من الدول النامية وإرساء قواعد مؤسسات "بريتون وودز" التي بدأت في طرح مشاكل التنمية في هاته البلدان.

إلا أن موضوع التنمية لم يبقى محتكرا على مفهوم أو معنى واحد فقد تغير ذلك خلال العقود الستة الأخيرة، ففي عقدي الخمسينات و الستينات من القرن الماضي استند هذا المفهوم إلى مؤشرات كمية خالصة أبرزها نعلق بمتوسط دخل الفرد الذي خطي بأكبر قدر من التأيد من الاقتصاديين وتم استخدامه لأجل المقارنات بين دول العالم المتقدمة و المتخلفة.

في أوائل السبعينات ظهر اتجاه جديد بين الاقتصاديين يسلط الضوء على مفهوم جديد للتنمية هو "التنمية الاجتماعية" أخذوا بعين الاعتبار انعكاس السياسات التنموية على بنى المجتمع وأنشطته الاقتصادية، وقد اعتمد أصحاب هذا الاتجاه الجديد على معيار آخر سمي بمعيار أو نظرية "إشباع الحاجات الأساسية" اعتبروه أفضل من المعيار السابق (متوسط دخل الفرد) لأنه وببساطة يسلط الضوء على أكبر شريحة من أي مجتمع من حيث الاهتمام بحاجاتها المادية والمعنوية.

مع مطلع التسعينات طرح مفهوم جديد للتنمية هو "التنمية البشرية" واعتبر معيارا للتنمية اعتمد على عناصر ثلاث تعلق بدخل الفرد وعمره المتوقع ومستوى تعليمه وأضحى تصنيف الدول يتم حسب هذا المعيار وعلى الرغم من افتقاده لعناصر عديدة كحجم البطالة أو العمالة و التضخم ونمط العلاقات الاجتماعية وغيرها إلا أنه لقي قبولا واسعا عند العارفين به، إلا أن تدهور البيئة واهتلاك مواردها من جهة وتطور العديد من المفاهيم جعل الاقتصاديين يطرحون مفهوما أعمق من ذلك وهو مفهوم التنمية الإنسانية الذي تضمن استدامة التنمية (من حيث البيئة) كما شمل الاهتمام بالحريات والمرأة ودرجة الاتصالات وغيرها ولعل الجدول التالي يلخص لنا كل هذه المراحل من التطور:

جدول رقم (01): مراحل تطور مفهوم التنمية

الفترة	النماذج المجسدة للمضمون السائد	المبادئ الأساسية	ملاحظات
من القرن 18م إلى الحرب العالمية الثانية	أفكار عامة عن التنمية والنمو مدججة في العديد من الأفكار الاقتصادية وغير الاقتصادية	تتفق أغلبها على أهمية التراكم الرأسمالي في عمليات النمو الاقتصادي، على أن لكل تيار خصوصياته.	-
الخمسينات والستينات	وهي تختلف بين: • نظريات، مثل: مراحل روستو، ثنائية لويس، • نماذج، مثل: هارود-دومار، كالدور، ميد، روبنسون،... • استراتيجيات، مثل: النمو المتوازن، غير المتوازن،...	متوسط الدخل الفردي (حيث أن زيادة الدخل هي الوسيلة الأنسب لمكافحة الفقر)	امتداد أفكار الكلاسيك قصد تلاؤم هذه النظريات والنماذج والاستراتيجيات لتفسير النمو.
السبعينات	إستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية	توفير الحاجات الأساسية للفرد وهي: الحاجات المادية، الأساسية، الحقوق العامة (فمحو الفقر هو اسلم وسيلة لزيادة الناتج القومي)	-
الثمانينات	النموذج النيوكلاسيكي للأسواق الحرة (مثل: نموذج سولو، هيكس...)	آلية السوق الحرة ضمان لتحقيق كفاءة توزيع واستخدام الموارد المتاحة وعدم التدخل الحكومي من شأنهما تحقيق النمو.	هذا النموذج انعكاس تاريخي لما حصل في أوروبا الغربية من نمو لكن ذلك لا يحصل للبلدان المتخلفة بظروفها المختلفة.
منتصف الثمانينات ومطلع التسعينات	- ظهور نماذج النمو من الداخل أو النمو الذاتي مثل: نماذج رومر، لوكاس، ستوكي، بارو، روبلو... الخ، المعتمدة على رأس المال البشري. - إضافة إلى الاهتمام بمفهوم التنمية البشرية حتى على مستوى المؤسسات الدولية	• تقوم على أن الزيادة في الإنتاجية لرأس المال الناتجة عن الآثار الخارجية المؤدية لتراكم رأس المال البشري تكون أكبر حتى تلغي أثر تنافس العائد بالنسبة لرأس المال المادي. • تنوع مصادر النمو المحدد فيها الاستثمار: رأس المال المادي، البشري، العام، التكنولوجي.	تنقسم هذه النماذج إلى ثلاثة أقسام هي: • نماذج ذات الوفرة الخارجية • النماذج الخطية • نماذج في ظل المنافسة غير الكاملة
منذ بداية التسعينات إلى 2010	مفهوم التنمية المستدامة و التنمية الإنسانية	إدراج عنصر البيئة في التنمية، مع زيادة الاهتمام بالحرية الفردية، المرأة، الاتصالات وغيرها	

المصدر: من إعداد الباحث استعانة بمراجع اقتصاديات التنمية

وهكذا أصبح ينظر إلى التنمية على أنها تقاس بمدى تحقيق عملية التغيير الكلية وليس بأحداث وظواهر محددة؛ وهي وجهة النظر التي تتفق مع توجهات الفكر المعاصر ومع مفهوم التنمية لدى المؤسسات المالية الدولية التي ترى أن التنمية عملية شاملة ومتعددة الأبعاد والجوانب وأن التنمية الاقتصادية المتواصلة لها متطلبات سياسية واجتماعية وثقافية وأنها تطرح تداعيات على نفس الأصعدة. وترى أيضا أن التنمية الحقيقية تفترض الارتقاء بمستوى الدخل والصحة والتعليم والغذاء. ومن هذا المنظور فإن جوهر التنمية هو كفاءة استخدام الموارد المالية والبشرية المتاحة بهدف تحقيق رفاهية الإنسان.¹

1- مساهمة المؤسسات الدولية في تحول مفهوم التنمية

التأمل للنظام الاقتصادي العالمي الجديد في هذه المرحلة يدرك أن له من الملامح والخصائص ما يميزه عن المراحل السابقة، وإن كان لبعضها امتدادات تاريخية، لكن هناك عددا من المستجدات المستحدثة التي أدت إلى التأثير في هذا النظام، فعلى مستوى النظام النقدي الدولي تغير التعامل بسعر الصرف من ثابت إلى عائ، وتحولت في النظام المالي الدولي المساعدات الائتمانية الرسمية والقروض الدولية إلى اقتصاديات مشاركة دولية سواء في شكل استثمارات مباشرة وغير مباشرة، وانهارت الحماية وقيودها الجمركية وغير الجمركية لتفسح المجال لحرية السوق على مستوى النظام التجاري الدولي.

إن الأنظمة الثلاثة المذكورة أنفا تستمد قوتها من حرص ثلاثة مؤسسات دولية على إدارتها وهي على التوالي: صندوق النقد الدولي (IMF)، البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) ومنظمة التجارة العالمية (WTO)، فقد عكفت المؤسسة الأولى على إدارة وتسيير السياسة النقدية، واستخدمت الثانية السياسة المالية، بينما عهد للثالثة السياسة التجارية، فضلا عن الدور التي تلعبه منظمة الأمم المتحدة بفروعها المختلفة كأكبر حامية للفضاء العالمي.

1-1. دور منظمات ووكالات الأمم المتحدة في عملية التنمية

أوضح إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والأربعين بديسمبر 1986، أن التنمية ما هي إلا: " عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر من رفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرّة والمهادفة إلى التنمية والتوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها".²

ولهذا الغرض استحدثت الأمم المتحدة منظمات ووكالات دولية متخصصة تابعة لها في مجال التمويل الدولي تقدم يد المساعدة خصوصا للدول النامية لتقوية اقتصادياتها عن طريق الصناعة والزراعة لتدعم من خلالها استقلالها السياسي والاقتصادي وتساعدتها لتوصل شعوبها إلى مستويات من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، هذه المنظمات أو الوكالات الدولية المتخصصة التي سنستعرض ما تقوم به من ادوار بشيء من التلخيص، تتمثل في:

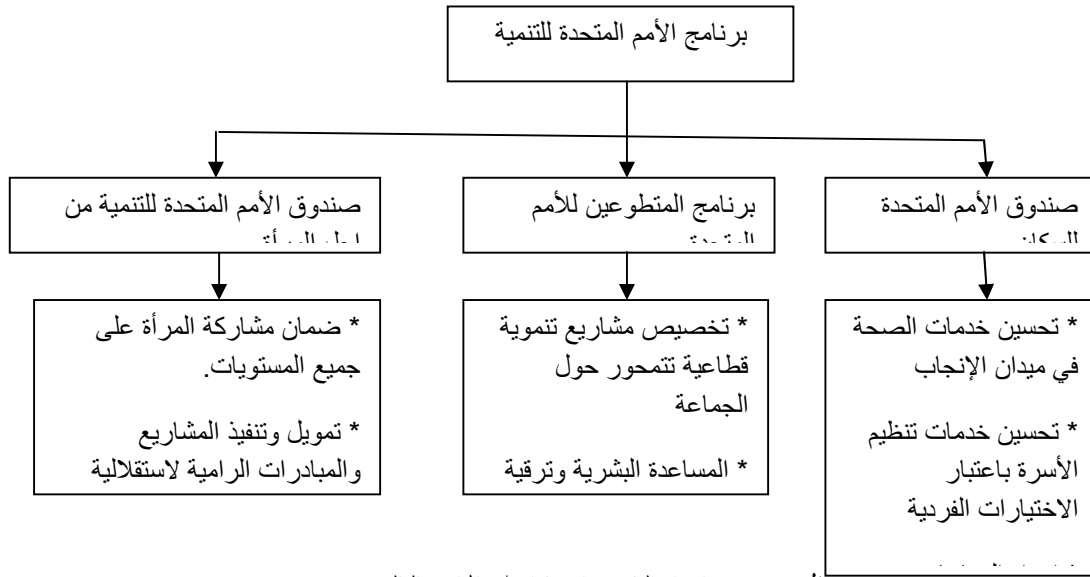
- برنامج الأمم المتحدة للتنمية
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

1-1-1. برنامج الأمم المتحدة للتنمية

انشئ هذا البرنامج بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1965، حيث أوكل إليه مهمة تقديم النصائح التطبيقية والمساعدة على تعزيز القدرات التأسيسية والبشرية التي تساهم في ضمان نمو اقتصادي ونزهي، وبفضل شبكته العالمية الموزعة عبر بلدان العالم يقوم البرنامج بمساعدة الشعوب على ضمان تنميتهم بأنفسهم، أين تكمن أولوياته في استعمال تقنيات الإعلام لأغراض التنمية ومحاربة انتشار الأمراض خاصة فيروس السيدا وترقية النظام التجاري وتخفيف انعكاسات ما تخلفه الحروب والكوارث الطبيعية.³

كما ينسق البرنامج نشاطاته مع مجموعة صناديق وبرامج متخصصة أخرى للأمم المتحدة ومع مؤسسات دولية أخرى كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ويمكن تمثيل الصناديق والبرامج التي يشرف عليها مع ادوارها التي تقوم بها في مخطط الشكل التالي:

شكل رقم (01): برنامج الأمم المتحدة للتنمية وتقسيماته



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المراجع التالية:

* زرنوخ، ياسمين، المرجع نفسه، ص ص 55-58

* ABC des nations unies, Nations Unies, New york, 2001, pp.44-45

2-1-1 الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

يهدف هذا الصندوق إلى تمويل مشروعات التنمية الزراعية في البلدان النامية، وإقامة المشروعات التي تهتم باحتياجات المزارعين الفقراء وأبناء الريف المعدمين... حيث تحظى النساء باعتبارهن مجموعة مستهدفة ضعيفة بوجه خاص بمعاملة تفضيلية في كثير من المشروعات الممولة من الصندوق.⁴

وهناك سمة أخرى تميز بها هذا الصندوق وهي مساندته لبرامج البحوث الزراعية التي تضطلع بها المراكز الدولية والإقليمية، كما أن الصندوق تميز بتركيزه بصفة خاصة على ربط جسوره مع القطاع الخاص وله في ذلك تجارب مفيدة لا يسع المجال لذكرها. ولعل الصندوق أيضا اختص عن غيره من المنظمات والوكالات التابعة للأمم المتحدة في أنه حصر مجال اهتمامه بالجماعات الضعيفة، فهو لا يهتم بزيادة إنتاج الأغذية فقط وإنما اهتم أيضا بزيادة دخل فقراء الريف وتحسين نوعية حياتهم ولهذا السبب يركز الصندوق اهتمامه على التنمية الاجتماعية إلى جانب التنمية الاقتصادية.⁵ وحتى يقوى الصندوق في عمله في ظل ميزانيته المحدودة، فقد صنع لنفسه شبكة من علاقات التعاون مع وكالات ومنظمات أخرى وعلى رأسها منظمة الأغذية والزراعة (FAO).⁶

3-1-1 منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

بعد إنشائها بمقتضى قرار من الجمعية العامة في شهر جانفي من عام 1967، عملت منظمة "الأمم المتحدة للتنمية الصناعية" على استهداف النهوض بالتنمية الصناعية والمساعدة على حث الدول النامية على ضرورة التصنيع.

كما اختصت بتنسيق كافة نشاطات وكالات الأمم المتحدة في وضع سياساتها الصناعية وإقامة صناعات جديدة أو تحسين القائم منها، كما توفر المعونة لمجابهة المشكلات المتعلقة بالاستثمار، التمويل، الإنتاج وتطوير المنتجات، التصميمات، التكنولوجيا، التقنيات والجودة، البحوث، التسويق والإدارة في مجالات الصناعة.⁷ كما تتعاون هذه المنظمة مع الحكومات والجمعيات المهنية والقطاع الصناعي الخاص قصد إنشاء جهاز صناعي يسمح للبلدان بالحضور في السوق العالمية والاستفادة من العولمة الصناعية.

على انه وبشكل عام فان منظمة الأمم المتحدة قد حددت لها إستراتيجية تنموية تبدأ مع الألفية الثالثة لخمس عشرة سنة (أي ما بين 2000 و 2015) تتبنى هذه الإستراتيجية ثمانية (08) أهدافا رئيسية وهي باختصار:⁸

- 1) القضاء على الفقر المدقع والجوع؛
- 2) تحقيق التعليم الابتدائي الشامل؛
- 3) تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين النساء من أسباب القوة؛
- 4) تخفيض معدل وفيات الأطفال؛
- 5) تحسين صحة الأمهات؛
- 6) مكافحة فيروس ومرض الايدز والملاريا والأمراض الأخرى؛
- 7) ضمان استمرارية البيئة؛
- 8) إقامة شراكة عالمية من اجل التنمية.

إن المتمعن في هذه الأهداف باختصار يلاحظ أنها لا تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية، وإنما تشمل العديد من الجوانب الأخرى التي تمس حياة الإنسان كالجوانب البيئية، الاجتماعية والسياسية ما إلى ذلك.

1-2. مساهمة المؤسسات المالية الدولية في عملية التنمية

1-2-1. صندوق النقد الدولي وتمويل التنمية

لقد تم إنشاء صندوق النقد الدولي للسهر على استقرار النظام النقدي الدولي، حيث خول له القيام بالمهام التالية:⁹

- ▲ تدعيم استقرار أسعار الصرف ومنع لجوء الدول إلى التنافس على تخفيض قيم عملاتها؛
 - ▲ إقامة نظام للمدفوعات متعدد الأطراف والتخلص من قيود الصرف التي تحول دون نمو وتنشيط التجارة الدولية؛
 - ▲ تحويل العجز المؤقت في موازين المدفوعات للدول الأعضاء بإتاحة الموارد اللازمة لتمكينهم من تصحيح هذا الاختلال دون اللجوء إلى إجراءات تقيدية ومنح في ذلك قروضا قصيرة ومتوسطة الأجل؛
 - ▲ توفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية من خلال زيادة الاحتياطيات الدولية، وقد ابتدع في ذلك ما يسمى بـ"حقوق السحب الخاصة"؛
 - ▲ اقتراح السياسات التصحيحية التي يجوز للدولة العضو إتباعها وتطبيقها لتحقيق التوازن الخارجي والمرتبط بتحقيق التوازن الداخلي؛
 - ▲ إبداء المشورة للدولة العضو فيما يتعلق بالأمور النقدية والاقتصادية ذات العلاقة وبالتالي يقوم المستشار النقدي في مجال التشاور والتعاون المتعلق بمشاكل النقد الدولية؛
 - ▲ التعاون مع البنك الدولي فيما يتعلق بعلاج الاختلالات الهيكلية حيث ادخل صندوق النقد الدولي-على عملياته في محيط السياسة الاقتصادية-عمليات التكيف الهيكلي لتصحيح مسار السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل...
- يرجع الصندوق عند تصميمه لسياسات التصحيح الهيكلي إلى دراسة مدى الاختلالات التي تواجه موازين المدفوعات والتي يقسمها إلى نوعين، فالأول وهو الاختلال قصير الأجل ويمكن تصحيحه في مدة لا تتعدى السنتين، وإما الثاني فهو الاختلال طويل الأجل والذي يعكس وجود عوائق هيكلية للنمو الاقتصادي وتراكم كبير للمديونية الخارجية بحيث لا يمكن الرجوع الى الحالة التوازنية إلا في إطار انتهاج سياسة متوسطة أو طويلة الأجل.

ويلاحظ أن الصندوق يعالج النوع الأول من الاختلالات بواسطة سياسة جانب الطلب أو ما تعرف بـ "سياسات التثبيت الاقتصادية" أو "سياسات الاستقرار الاقتصادي" ويعالج النوع الثاني من الاختلالات عن طريق سياسات جانب العرض أو ما تعرف بـ "سياسات التعديل الهيكلية" ومن أهم محاور الإصلاح التي تعتمد عليها:¹⁰

- 1- إصلاح مؤسسات القطاع العام وذلك بتخفيض النفقات الجارية للحكومات...
 - 2- الإصلاحات النقدية والمالية حتى تتماشى والتطورات المرفقة لسياسات الإصلاحات؛
 - 3- إصلاح نظام المدفوعات قصد تجاوز حالات العجز التي تجعل الدولة في تبعية لغيرها؛
 - 4- إصلاح سياسة الأسعار قصد الوصول إلى أسعار تنافسية حقيقية؛
 - 5- تحرير التجارة الخارجية من خلال التحكم في آليات سعر الصرف وإزالة العقبات أمام النفقات السلعية والخدمات.
- إن هذه الوظائف والمحاور تبدو من الوهلة الأولى على أنها ذات طابع اقتصادي محض، إلا أنها تشمل العديد من الاعتبارات الأخرى التي تمس الاستقرار السياسي وبناء المؤسسات وزيادة الاستثمار المادي والبشري خاصة في مجال التعليم.
- إن تطبيق سياسات الصندوق في معالجته لاقتصاديات الدول النامية تولد عنها العديد من التغيرات، حيث تظهر للبعض بأنها إيجابية، ويتهمها البعض الآخر بأنها سلبية، ويذهب فريق ثالث إلى اعتبارها بأنها مسألة صعبة التقدير لان آثارها تظهر على المدى المتوسط والطويل.

إلا أن المتفق عليه أن هذه التغيرات الاقتصادية التي حصلت كان لها آثارها وتكلفتها الاجتماعية على هذه الدول وسكانها في الجوانب التالية:¹¹

أ) البطالة: إن الإصلاح الاقتصادي ينطوي على:

- تدابير انكماشية تحد من الائتمان وترفع من أسعار الفائدة، مما يعيق الاستثمار، ويخفض من الإنفاق الحكومي والقطاع العام، فيؤثر ذلك على تقليص الوظائف من الخرجين أصحاب الشهادات؛
- تدابير للخصخصة على المديين القصير والمتوسط تؤدي إلى تسريح فائض العمالة...

ب) التضخم والفقر: يصاحب الإصلاح الاقتصادي ارتفاعا في أسعار الاستهلاك من خلال تخفيض الإعانات ورفع الأسعار، مما يتكافأ والأسعار الدولية مما يساهم مباشرة في حدوث التضخم، كما يؤدي الانكماش وانخفاض الأجور إلى زيادة معاناة الفقراء...

ت) التعليم والتدريب: تؤدي سياسات إعادة الهيكلة إلى تخفيض الاستثمار العام في قطاع التعليم، مما يؤدي إلى انخفاض نوعية التعليم... وتدهور فعاليته وانخفاض ناتجه الحقيقي...

ث) الصحة: فمع ارتفاع التكاليف التي تتحملها الدولة للمحافظة على الخدمات الصحية لم يصبح الحصول على الرعاية الصحية أمرا سهلا بالنسبة لقطاع الفقراء ممن يعيشون في المناطق الريفية... وكذلك الصحة المجانية...

1-2-2. البنك الدولي للإنشاء والتعمير والتنمية الاقتصادية

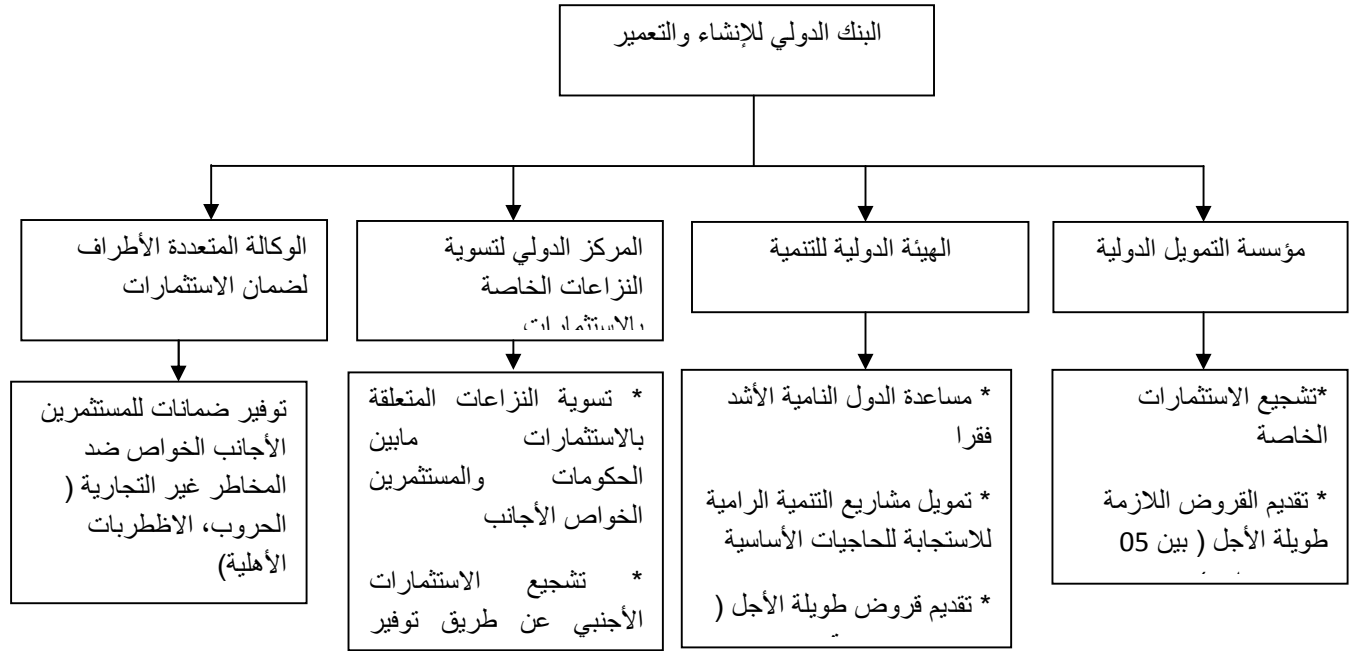
لقد كان الهدف الأساسي من إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير هو معالجة اختلالات موازين المدفوعات للدول في الأجل الطويل، بعد أن اختص صندوق النقد الدولي لمعالجة الاختلالات المؤقتة على المدى القصير، وذلك عن طريق المساعدة في توفير الموارد اللازمة للاستثمار بإقامة مشاريع في الزراعة، الصناعة والبنى التحتية وغيرها للبلدان التي هي في حاجة إليها وهو في سبيل ذلك يقوم بـ:¹²

أ) تقديم أو ضمان قروض التنمية الاقتصادية المقدمة إلى الدول النامية من دول أخرى، كما يقدم قروضا طويلة الأجل وبتسهيلات واسعة؛

ب) تقديم معونات فنية واستشارية للدول النامية وخاصة في الحالات التي تتوفر فيها الخبرات المتخصصة لبعض مشاريع الاستثمار؛

ت) استثمار الأموال والودائع الدولية الموجودة لدى البنك في مشاريع الإنتاج الصناعي والزراعي في دول أخرى ويمنح ائتمانات متوسطة وطويلة الأجل لشراء الآلات وإقامة المشاريع ويقدم قروضا عادية. وحتى يقوم البنك الدولي بالأدوار المنوطة به فقد تفرع عنه هيئات ومؤسسات يمكن تجسيدها هي والأدوار التي تقوم بها في مخطط الشكل التالي:

شكل رقم (02): البنك الدولي للإنشاء والتعمير وتقسيماته



المصدر: من إعداد الباحث بناء على المراجع التالية:

- عبد العال، محمد شوقي ونفعة، حسن، التنظيم الدولي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2002، ص 236؛
- عمجمة، محمد عبد العزيز والليثي، محمد علي، التنمية الاقتصادية: مفهومها، نظرياتها، سياساتها، ط02، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 281؛
- بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، مجد المؤسسة الجامعية، بيروت (لبنان)، 2003، ص180.

إن البنك الدولي ومنذ بداية التسعينات من القرن الماضي أدرك أن جهوده المتعلقة بالتنمية إنما استفاد منها ذوو الدخل المتوسط والمرتفع ولم تصل إلى الفقراء، لذلك أعلن في تقريره للتنمية لعام 1991 عن تعديل إستراتيجيته حتى تكون ملائمة لتحسين نوعية الحياة لعالم الفقراء، حيث بين أن ذلك يتطلب دخولا أكبر وتعلّما جيدا ومستويات عالية من التغذية والصحة وبيئة نظيفة وعدالة في الفرص وحرية أكثر للأفراد وحياة ثقافية غنية، ولاشك أن هذه الرؤية تمثل تحولا بارزا.

إذ إضافة إلى الحاجات الأساسية التي يحتاجها الأفراد، روعيت اعتبارات أخرى هامة ومرتبطة لها تتعلق بالبيئة والسياسة والحقوق، ولاشك في أن هذه الأهداف هي نفسها التي كانت مطمحاً للبلدان المتخلفة منذ أوائل عقد الخمسينات وحتى الوقت الراهن. وحتى يؤكد البنك الدولي ذلك وضع شروطا لتقديم معونته للدول المحتاجة إليها تمثلت في:¹³

أ) ضرورة إقامة أسلوب حكم جديد يتم من خلال إعادة النظر في دور الدولة والربط بين طبيعة النظام السياسي والجوانب الشاملة للتنمية، كما يمنح البنك أهمية معتبرة للبناء المؤسسي وكفاءته في استخدام الموارد، إضافة إلى اهتمامه بدور المنظمات غير الحكومية في عملية التنمية؛

ب) ضرورة توفر بعض الضوابط لتدعيم مصداقية المسألة والشفافية وهي الضوابط التي يرى أنها ممكنة التحقيق من خلال استقلال القضاء والفصل بين السلطات؛

ت) يدفع البنك باتجاه تفويض السلطات للمجتمعات المحلية والإقليمية ويقر مبدأ المشاركة الديمقراطية.

أن هذه الشروط والسياسات التي فرضها البنك على الدول التي هي في حاجة إلى معوناته خاصة من الدول النامية يراها الكثيرون أنها ما إلا مجرد أدوات تستخدمها الدول الكبرى لفرض النظام الاقتصادي العالمي الجديد على الدول النامية المغلوبة على أمرها.

1-2-3. المنظمة العالمية للتجارة ومكانتها في التنمية الاقتصادية

تأسست المنظمة العالمية للتجارة WTO على أنقاض الاتفاقية العامة للتعريف والتجارة GATT في خطوة نحو تحويل المبادلات التجارية الدولية من إطارها الثنائي إلى إطار متعدد الأطراف، وهي فوق هذا تطمح إلى تحرير متزايد للمبادلات الدولية وجعلها أكثر شفافية من خلال استبعاد القيود الجمركية وغير الجمركية، وقد كان من الأسباب الرئيسية لتأسيسها تفاقم التوتر بين التكتلات الاقتصادية العالمية الكبرى، إضافة إلى أسباب أخرى، الشيء الذي يجعلنا نربط الأهداف التفصيلية التي تصب إلى تحقيقها بالأسباب التي رافقت تأسيسها والتي يمكن احتوائها في النقاط التالية:¹⁴

أ- إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية: ويتم ذلك من خلال جمع الدول الأعضاء في شبه منتدى للتباحث بشأن الأمور التجارية... وهو ما يسمح للدول بطرح انشغالاتها والتفاوض حول الأمور المتعلقة بالتجارة؛

ب- تحقيق التنمية: لجميع الدول الأعضاء وخاصة الدول النامية التي يزيد عددها عن 75% من مجموع الأعضاء، ويمكن تحقيق التنمية لهذه الدول من خلال مراعاة ظروفها الاقتصادية، أثناء اتخاذ وإصدار القرارات، بالإضافة إلى تمكينها من الاستفادة من المعاملة التفضيلية؛

ت- حل المنازعات بين الدول الأعضاء: بالتقليل من النزاعات بين الدول الأعضاء وفضها...؛

ث- البحث عن آلية تواصل بين الدول الأعضاء: وذلك من خلال تسهيل المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء... ذلك لأن المنظمة تهدف إلى تحقيق الشفافية في المعاملات التجارية بين البلدان الأعضاء؛

ج- تقوية الاقتصاد العالمي: وذلك من خلال تحرير التجارة من جميع القيود وتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية، بالإضافة إلى زيادة الطلب على الموارد الاقتصادية والاستغلال الأمثل لها، مما يسمح برفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للدول الأعضاء. من خلال هذه الأهداف يتضح لنا أنه بعد إنشاء هذه المنظمة فإنها ستحرر التجارة العالمية بشكل كبير، مما يسمح للدول النامية من أن تصل إلى أسواق الدول النامية مصدرة أو مستوردة، بالإضافة إلى القضاء على مختلف التجاوزات التي كانت تعرض لها الدول الأولى من قبل الثانية، والفضل في ذلك يرجع إلى جهاز حل النزاعات الذي تديره المنظمة.

إن منظمة التجارة العالمية وفقا لأهدافها تلك تطمح لأن تلعب دورا أساسيا في حركة الاقتصاد العالمي، فهي وبالتعاون مع باقي المؤسسات الدولية تقوم برسم ومتابعة السياسات الاقتصادية للعديد من الدول الأعضاء من خلال الشروط التي تفرضها عليها أثناء طلبها الانضمام أو عند طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي وقد أدت هذه الشروط حسب بعض المختصين إلى إصلاح الكثير من اقتصاديات الدول وبنائها على أسس واقعية حقيقية، لكن هذا لا يمنع من أن تظهر بعض الآثار السلبية التي نوردتها على النحو التالي:¹⁵

1- الإلغاء التدريجي للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول المتقدمة الصناعية، سيزيد من أسعار الواردات الغذائية، وله بالتالي آثار ضارة على ميزان المدفوعات وارتفاع معدلات التضخم؛

2- صعوبة تصدي الدول النامية لمنافسة المنتجات المستوردة من الخارج التي تكون بتكلفة اقل وجوده أعلى وأفضل مما سيكون له

أثار سلبية على الصناعات الوطنية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة؛

3- تقلص المعاملة التفضيلية لمنتجات بعض الدول النامية مع الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية تدريجيا وهو مما يضعف

تصريف هذه المنتجات في بيئة عالمية أكثر تنافسية؛

4- قد يؤدي الانخفاض التدريجي في الرسوم الجمركية إلى عجز أو ازدياد عجز الموازنة العامة أو زيادة الضرائب، مما قد يزيد من تكاليف

الإنتاج. وعلى الرغم من هذه الآثار السلبية، إلا أن الدول النامية يمكن لها أن تعظم من استفادتها من تفضيلات المنظمة، في حالة

ما إذا أحسنت إدارة اقتصادياتها المحلية في ظل هذا النظام التجاري العالمي الجديد.

2- أهمية إدراج العنصر البيئي في مسائل التنمية

1-2. واقع البيئة وأول بوادر الاهتمام

بدأ الاهتمام الملحوظ على المستوى العالمي بقضية حماية البيئة في دول الشمال المصنعة في الستينات عندما أثرت مسألة الأمطار

الحمضية التي سممت مصادر المياه العذبة في السويد وأثرت في غاباتها وعندما تبين أن مصدر هذا التلف البيئي هو الغازات المنبعثة من مداخن محطات المصانع في أمريكا الشمالية.

كما سبق هذه السنوات بقليل بعض الظواهر المحلية لتدهور البيئة نتيجة أنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية كأنشطة التصنيع المكثف والتجمعات الحضرية التي غزت الريف) ونتج عن هذا الاهتمام المتزايد وغيره أن قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة عقد مؤتمر عالمي عن البيئة في "ستوكهولم" عام 1972 طرحت فيه العديد من المسائل (من بينها انتشار داء الملاريا وهو الموضوع الذي طرحته الصين) وانتهى المؤتمر إلى تأسيس "برنامج الأمم المتحدة للبيئة" ليكون أول منظمة للأمم المتحدة تتخذ من "نيروبي" وهي عاصمة من دول العالم الثالث مقرا لها حيث قام بتنفيذ العديد من النشاطات والبرامج.

النشاط المتنامي بالأخطار التي تهدد البيئة افرز بعد سنوات قليلة عقد مؤتمر للأمم المتحدة عن التصحر وتزامن عقده مع مأساة الجفاف التي نالت منها منطقة الساحل بغرب إفريقيا، كما برز أيضا مشكلة الخلل البيئي الذي نجم عن بناء السد العالي في جنوب مصر. في الشمال الصناعي، ركز الاهتمام على تلوث البيئة وهدر مواردها الطبيعية المحدودة نتيجة للنشاط الصناعي المكثف والتطورات التكنولوجية المتسارعة وتواترت أمثلة كثيرة تثبت ذلك فقد جاءت مأساة التسمم بالمعادن الثقيلة في اليابان وكارثة تسرب مادة كيماوي سامة من مصنع في شمال إيطاليا ومشكلة العطب الذي أصاب محطة الطاقة النووية في شرق الو.م.أ والأمثلة كثيرة في ذلك.

ولابد أن نشير هنا إلى انه في خضم الدعوة إلى إعادة توزيع الصناعات على الصعيد العالمي بما يخدم الدول النامية، ظهرت نوايا توجيه الصناعات الملوثة في الدول النامية وتركيز الصناعات المعتمدة على التكنولوجيات الحديثة كثيفة رأس المال، قليلة العمالة في الشمال، وريدا وريدا بدأت اثار التلف البيئي تظهر في بيئة العالم الثالث.

ويجب أن نذكر هنا أن الشركات متعددة الجنسيات هي صاحبة التكنولوجيات المطبقة في المنشآت الصناعية التي سعت وتسعى الدول النامية إلى إقامتها على أراضيها وهي العالمة بأسرارها وبما يكمن فيها من مخاطر وقد اتضح من دراسات سابقة لهيئات إقليمية في الشمال وأخرى دولية بأنه لا توجد أية معايير مقننة تلتزم بها أفرع هذه الشركات في الدول النامية فيما يختص بالاعتبارات البيئية، بل إن الدول النامية قد نحت باتجاه تجاهل الأضرار البيئية المحتملة لإقامة صناعات معروفة خطورتها في سعيها إلى اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية... فهل يكون من المقبول بعد هذا كله أن يظل موقف الدول النامية من قضية البيئة على ما كان عليه في العقود السابقة؟¹⁶

2-2. التنمية المستدامة وأفاق حماية البيئة

يرى المختصون في البيئة¹⁷ أن جذور المشكلات البيئية تكمن في خصائص المنظومة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية ومن هنا فإن الحلول الجذرية لهذه المشكلات تتوقف على إحداث تغييرات في خصائص هذه المنظومة. فالقضية إذن والحل أيضا يكمن في إيجاد أنماط إنمائية بديلة تضمن قابلية استمرار التنمية بدون تدمير للبيئة ولقد كان صدور " إعلان كوكايوك" عن ندوة استخدام المصادر والبيئة واستراتيجيات التنمية التي عقدت في المكسيك عام 1974 أولى الجهود في ذلك، إذ شدد على عدة مبادئ أهمها:

- 1) أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية هي غالبا السبب الرئيسي للتدهور البيئي؛
 - 2) لابد من العمل على سد حاجات الإنسان الأساسية دون تجاوز قدرات النظم البيئية المختلفة على الوفاء بهذه الحاجات؛
 - 3) يجب أن تكون لدى الجيل الحالي رؤية مستقبلية، إذ يجب ألا يستنزف الموارد الطبيعية المحدودة المتاحة له، كما يجب أن لا يهدر من نوعية النظم البيئية المختلف حتى لا يقلل من فرص أجيال المستقبل في التنمية والرفاهية.
- منذ ذلك الوقت طرأ تغيير كبير على التفكير الإنمائي واستخدمت عبارات مثل: " الأنماط البديلة في التنمية "، " التنمية الايكولوجية "، " التنمية بدون تدمير " و " التنمية المستدامة " وغيرها للتعبير عن نفس الفكرة وهي ان التنمية والبيئة شيان مترابطان ولقد تم تأكيد ذلك منذ صدور تقرير لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عام 1987.

وفي عام 1992 أكد البنك الدولي على ضرورة إتباع أنماط للتنمية المستدامة وأوضح انه بمعدلات الزيادة السكانية والإنتاج الحالية سوف يرتفع إنتاج الدول النامية بحوالي 4 إلى 5% سنويا بين 1990 و2020 وبحلول عام 2020 سيكون إنتاج الدول النامية حوالي 5 أضعاف ما كان عليه عام 1990 وسوف يكون إنتاج الدول المتقدمة 3 أضعاف... وإذا ما زاد تلوث وتدهور البيئة بنفس معدلات هذا النمو، فسوف يؤدي هذا إلى نقص حاد في المياه وتلاشي مساحات شاسعة من الغابات واختفاء موائل بيولوجية متعددة، وسوف يموت ويمرض العشرات من الملايين زيادة عن المعدلات الطبيعية بسبب التلوث البيئي، على انه يمكن تلافي كل هذا الدمار يشير البنك الدولي بوضع سياسات إنمائية مناسبة بيئيا وإيجاد الآليات العالية الكفاءة لتنفيذها.

والى نفس السياق أشار إعلان "ريو" الذي اعتمدته مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وعقد في البرازيل في يوليو 1992 وكان قد توصل إلى انه لتحقيق تنمية مستدامة وتحقيق نوعية الحياة بالنسبة لجميع الناس فانه ينبغي على الدول أن تقلل من أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة بل إن تنزيلها وان تعمل على إتباع سياسات ديمغرافية ملائمة. أما "أجندة القرن 21"¹⁸ كما اصطلح عليها والتي كانت في جدول الأعمال الذي اعتمدته المؤتمر فقد تطرقت إلى الأولويات الواجب العمل بها لتغيير الأنماط الاستهلاكية، إضافة إلى سبل التعامل مع الحركة الديمغرافية.

خاتمة:

تأسيسا على ما سبق يمكن القول انه قد لا يكون تشريع قوانين ملزمة من هيئات عليا محلية أو دولية أو إجراء بعض التغييرات هو السبيل لتحقيق تنمية شاملة بالسرعة والكيفية التي تحتاجها الدول، كما أن غض الطرف عن القضايا الحيوية التي تمثلها التنمية المستدامة والاكتفاء بالتغيير في المفهوم المادي دون الجانب القيمي والإنساني يكون بمثابة قصور في روحية هذه التنمية وبالتالي تقويضها.

إن الأمر يتطلب إستراتيجية علمية متكاملة الجوانب ملزمة التطبيق، ملزمة النتائج، محققة لأهداف الاستدامة وبشكل يحقق التفاعل بين تلك الأهداف ليصب نتاجه في وعاء التنمية المستدامة.

إن التحديات التي تواجهها الدول النامية -لاسيما ما تعلق بالنظام البيئي بالذات- تكاد تشتمل على ثلاثة تحديات وهي: تحد فكري، تحد معرفي وثالث إجرائي، مما يتطلب من أهل الاختصاص العمل لطرح تصورات حول الاستراتيجيات البديلة بما في ذلك إعادة هيكلة إدارة البيئة بتحديد بنائها التحتية وتطوير وتحديث برامجها لتكون قادرة على التوصل إلى درجة من التنمية المستدامة.

وبناءً على ذلك فإن هناك بعضاً من المقترحات والتوصيات التي تمثل في مجملها حلول ولو بدرجات متباينة للتحديات التي تمثل عائقاً أمام تحقيق التنمية المستدامة وهي:

1- بالنسبة لقضايا الطاقة والوقود والانبعاثات السامة فيمكن معالجتها من خلال استخدام موارد الطاقة النظيفة والمتجددة، كما في وقود الأخشاب والقوة الكهرومائية والتي هي أيضاً قد تشتمل على مشكلات بيئية، لذلك تستدعي الاستدامة التركيز على حماية مصادر الطاقة والاستخدام الكفء لها؛

2- انسجاماً مع التغيرات الجارية في العالم تبرز ضرورة اعتماد الاعتبارات البيئية والاجتماعية كغيرها من المعطيات التي تتم بناءً على تصميم الخطط الاقتصادية الإنمائية، وأصبح من الواضح بأن وضع الاعتبارات البيئية في حسابات المخطط الاقتصادي، بما في ذلك الآثار البيئية للمشروع قبل البدء بتنفيذه من الأمور التي تعطيها أبعاداً جديدة لقيمة الموارد واستخدامها وعلى أساس تحليل الكلفة والفائدة وكيفية المحافظة عليها، فضلاً عن ذلك عما سيعود عن ذلك من فوائد اقتصادية، إضافة إلى الهدف المتمثل في المحافظة على البيئة؛

3- ضرورة توفير المتطلبات الاقتصادية اللازمة لدمج الأبعاد البيئية والتنمية عند صنع القرار في عملية التخطيط الإنمائي حيث لم تعد مسألة الشؤون البيئية مجرد مسألة بسيطة غير مرتبطة بالاقتصاد والتخطيط فالمصانع والشركات اليوم يجب أن تكون مسؤولة عن ما يحدث من تأثير لنشاطاتها في كل مرحلة من مراحل الإنتاج، بدءاً من جلب الموارد الخام فعمليات الإنتاج إلى آخر مرحلة وهي توصيل المنتج إلى المستهلك ومن ثم النفايات الناجمة عن الاستهلاك، ولكي تكون تلك العملية بمراحلها سلبية بيئياً يجب أن تتم وتخضع إلى معايير بيئية صارمة وهذا ما يحدث في أغلب الدول الصناعية المتقدمة بعد أن شعرت بضرورة حماية البيئة وسلامتها؛

4- العمل على الحيلولة أو التقليل من تلوث الهواء و المياه وتوفيرها للسكان وجعلها مهمة جوهرية من مهام التنمية المستدامة والعمل بجدية من أجل توفير المياه الصالحة للشرب وإيصالها لكافة السكان، كما يجب فرض المعايير البيئية على الملوثات المطروحة وبالشكل الذي يضمن الحفاظ على الموروث الطبيعي من جهة والبيئة الصحية من جهة أخرى؛

5- من مهام التنمية المستدامة أن تعمل على حماية الأراضي الزراعية والغابات وينبغي الاعتماد في استخدامها على التقويم العلمي لقدرة الأرض ومدى الضعف السنوي للتربة مما يقلل من استغلالها بأكثر من طاقتها.

وعلى الرغم من التوصيات التي ترد كمعاني نبيلة، إلا أن ذلك لم يحقق سوى أقل من 1% من هذه التوصيات، مما دفع ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة في دراسته للوضع البيئي في العالم من أن يدق ناقوس الخطر ويكرر من التحذيرات نفسها التي توضح مدى خطورة ما آلت إليه البيئة الطبيعية من فتك بمعالم كوكب الأرض.

- الإحالات والمراجع :

- ¹ حمدي باشا، رايح، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2007/2006.
- ² راجع الإعلان المذكور أعلاه والصادر سنة 1987.
- ³ لزيادة التفصيل انظر إلى: زرنوخ، ياسمين، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة تقييمية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006/2005.
- ⁴ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، التقرير السنوي لعام 1984، مطابع استغراف، روما (إيطاليا)، 1985، ص ص 05-06.
- ⁵ IFAD، مجلة دورية، ع04، مطابع كوينتيلي، روما (إيطاليا)، 1998، ص 03.
- ⁶ FAO: هي منظمة التغذية والزراعة العالمية
- ⁷ حمدي باشا، رايح، مرجع سبق ذكره، ص 67
- ⁸ البنك الدولي، تقارير عن التنمية في العالم لسنوات التسعينات وما بعدها.
- ⁹ عبد الحميد، عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص ص 43-83.
- ¹⁰ لزيادة التفصيل انظر إلى:
- * الخالدي، الهادي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة للنشر، الجزائر، أفريل 1996.
- * عبد الخالق، جودة، الاقتصاد الوطني من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافي، دار النهضة العربية، القاهرة (مصر)، 1992.
- ¹¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ملخص دراسة للآثار الاجتماعية لإعادة الهيكلة مع التركيز على البطالة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، ع24، القاهرة (مصر)، 2001، ص ص 158-160.
- ¹² عباس، علي، إدارة الأعمال الدولية: الإطار العام، دار الحامد، الأردن، 2003، ص 340.
- ¹³ لزيادة التفصيل انظر إلى: تقارير البنك الدولي عن التنمية في العالم منذ تقرير عام 1997.
- ¹⁴ دادي عدون، ناصر و متاوي، محمد، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: الأهداف والعراقيل، مجلة الباحث، ع03، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005، ص ص 68-69.
- ¹⁵ لزيادة التفصيل انظر إلى: زرنوخ، ياسمين، مرجع سبق ذكره، ص 96.
- ¹⁶ لزيادة التفصيل انظر إلى: الخولي، اسامة، البيئة وقضايا التنمية والتصنيع (تقدم: مصطفى طلبة)، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سبتمبر 2002، ص ص 11-18.
- ¹⁷ لزيادة التفصيل انظر إلى: الحناوي، عصام، قضايا البيئة والتنمية في مصر: الاوضاع الراهنة وسيناريوهات مستقبلية حتى عام 2020، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2001، ص ص 18-09.
- ¹⁸ أطلق اسم "أجندة القرن 21" على إعلان مبادئ يتعلق بالبيئة والتنمية، وبرنامج عمل يتناول الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في القرن الواحد والعشرين.